المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تحليل سياسات

الموقف من مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية

د. عزمي بشارة

الدوحة، كانون الثاني/ يناير – ٢٠١١

سلسلة (تحليل سياسات)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

الموقف من مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية .....

تاريخ قصير ٥

سوابق ٨

سياسات خاطئة ٩

تكرّر مؤخرًا المطلب الإسرائيلي الجديد من السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، أو كدولة الشعب اليهودي. لقد انتقلت اسرائيل من مطلب "الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب" كشرط للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية عشية اتفاقيات أوسلو إلى مطلب الاعتراف بها كدولة يهودية، أي كتعبير عن حق تقرير المصير لشعب تربطه بما يسمى أرض إسرائيل علاقة "حق تاريخي". وهي تطرح هذا المطلب كشرط للحل الدائم منذ فترة. تهدف هذه الورقة إلى تحليل المطلب الإسرائيلي الأخير هذا، كمطلب في العلاقات الدولية، وتمييزه عن مطلب الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية والموجّه للأحزاب الإسرائيلية، وطرح استخلاصات متعلّقة بالسياسات الفلسطينية تجاهه.

كانت حركة "كاديما" التي أسّسها شارون قد طرحت هذا المطلب كشرط للحل الدائم المتأسّس على مبدأ "دولتين لشعبين". وهو مبدأ طالما نادى به اليسار الصهيوني الذي يرى في قيام دولة فلسطينية (بالشروط الاسرائيلية طبعا) نوعًا من الضمان الديمغرافي ليهودية إسرائيل. كما رأى أنه من الضروري أن يعترف الفلسطينيون بهذا "الحق اليهودي في تقرير المصير" وإقامة دولة على أرض فلسطين (والمقصود هو حق اليهود في أنحاء العالم كافة، وليس حق اليهود الإسرائيليين فحسب). لقد أصرّ اليسار الصهيوني أنه من الضروري ألا يتوقف العرب عند الاعتراف باسرائيل كواقع قائم. كانت عبارة "دولتين لشعبين" شعارًا رفعته قوى السلام الصهيونية في إسرائيل، وتلتها قوى غير صهيونية مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وما زال في برنامجها طبعاً في حدود عام ١٩٦٧.

ولا يعني هذا المطلب الذي تحوّل إلى شعار، سوى دولة للشعب الفلسطيني وأخرى للشعب اليهودي. ولا يتحكَّم رافعو شعار "دولتيْن لشعبيْن" لا بتعريف "الشعب اليهودي" (أي بحدوده)،

ولا بحدود أرض الدولة الفلسطينية، ولا بحدود سيادتها. فهي قضية لها أصحابها، وقد تركت دولياً لتوازن القوى في المفاوضات. وينتج توازن القوى في المفاوضات ومن دون مرجعيات واضحة، إملاءات إسرائيلية. وقد أسقطت تلك المفاوضات مرجعية قراريْ ٢٤٢ و٣٣٨، كما أسقطت العديد من القرارات الدولية الأخرى. وبقي من شعار "دولتين لشعبين" مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ومطلب دولة فلسطينية في أقل من حدود عام ١٩٦٧ تشترطها إسرائيل معدومة السيادة ومرفقة بالتخلي عن القدس وعن حق العودة.

وقد تابعت بلورته كشرط للحل الدائم من هذا النوع، وزيرة خارجية إسرائيل السابقة تسيبي لفني في جميع تحركاتها في مرحلة حكومة أولمرت السابقة. وعبّر عنه أولمرت في خطابه أمام الوفود العربية في أنابوليس يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكان ذلك في إطار مشروع شارون المعلن بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية. وكمن أحد هذه الشروط في أن تكون الموافقة الإسرائيلية على إقامة الدولة الفلسطينية جزءاً من رزمة تشمل إنهاء المطالب الفلسطينية كافة، بما في ذلك التخلي عن حق العودة والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

وقد حوَّل رئيس الحكومة نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان هذا المطلب إلى لازمة تغنّى (أو للدقة تدندن) بسهولة، وتطرح كشرط لأي تجاوب مع مطالب فلسطينية خلال المفاوضات، حتى لو كان متعلقًا بتجميد آني للاستيطان. وساعدهما في ذلك ان رئيس الولايات المتحدة في مرحلتهما، باراك أوباما، يكرّر التزام الولايات المتحدة لإسرائيل كـ"دولة يهودية" منذ خطابه أمام مؤتمر منظمة الـ"إيباك" (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) عام ٢٠٠٨ قبل الانتخابات الرئاسية، ومؤخرًا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

يصعب فصل هذا المطلب عن الحمى الاسرائيلية لسن قوانين في الكنيست ذات طابع يهودي تمييزي ضد المواطنين العرب في الدورات البرلمانية الثلاث الأخيرة. ولكن لا بد من الفصل لغرض التحليل لأن هنالك فرقاً بين الصراع القائم نتيجة تناقض الدولة اليهودية والديمقراطية والمواطنة، وهو موضوع نضال وتحليل مستمرّ ناجم عن تعريف هذه الدولة لذاتها ووظائفها وممارستها، وهي في ذلك صهيونية ويهودية منذ أن قامت،[١] وبين المطلب الإسرائيلي المستجدّ أن يعترف بها العرب على هذا الأساس.

أما من يعتقد أن إسرائيل لم تعلن عن نفسها دولة يهودية إلا الآن بواسطة هذا المطلب، وإن هذا الإعلان من شأنه أن يؤدي إلى طرد العرب المقيمين في إسرائيل، فلا ندري أين كان يعيش حتى الآن. إذ أعلنت إسرائيل عن نفسها دولة يهودية في وثيقة الاستقلال، وخطّطت الحركة الصهيونية لذلك قبلها بنصف قرن، وقد أدى الإصرار على أن تكون الدولة يهودية فعلاً (وليس من حيث المفهوم فقط)، أي بأغلبية يهودية، إلى طرد الأغلبية العربية من فلسطين خارج حدود الهدنة من العام ١٩٤٩ المسمّاة الخط الأخضر.

لقد تمّ طرد الأغلبية العربية فعلاً عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك التاريخ تبني إسرائيل ذاتها ومؤسساتها كدولة يهودية، وتصادر الأرض على هذا الأساس، وتستوعب الهجرة اليهودية، ويتنازع علمانيّوها ومتديّنوها على التعريف الأدق لمعنى يهودية الدولة. ومنذ ذلك الوقت، يعيش عرب فلسطينيون كمواطنين فيها وقد أصبحوا أقلية في وطنهم. وتطوّر لديهم مؤخرًا (منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي) الوعي بالتناقض بين المواطنة المتساوية ويهودية الدولة،[٢] كما جرت عملية صوغ هذا الوعي من قبل نخب وطنية جديدة.

---

[١] قمنا بتحليل مفهوم "دولة يهودية وديمقراطية" في دراسة في كتاب "من يهودية الدولة حتى شارون" الصادر عن دار الشروق في مصر ومؤسسة مواطن في فلسطين عام ٢٠٠٤، كما طوّرناه في دراسة أخرى نشرت على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[٢] حول هذا الموضوع أنظر كتاب المؤلف عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). طبعة ثالثة منقّحة ومزيدة صدرت الطبعة الاولى تحت عنوان **الخطاب السياسي المبتور** في رام الله عام ١٩٩٧ وكذلك في بيروت في نفس العام تحت عنوان **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل**.

لقد أدى مفهوم الدولة اليهودية وواقعها بعد قيامها إلى نوعين من الصراعات: **أولاً**، صراع بين المتديّنين والعلمانيّين على تعريف يهوديتها، بدءاً بمن هو اليهودي، ونهايةً بالفصل بين الدين والدولة، ورفض الإملاءات الدينية في ما يتعلق بالحياة اليومية وقوانين الأحوال الشخصية، وإمكانية تبني نمط الحياة العلماني المتطوّر فيها. وتولد **ثانياً** صراع بين يهودية الدولة وفكرة المواطنة، بما فيها مواطنة العرب الفلسطينيين الذين بقوا كمواطنين فيها. ويتخذ هذا الصراع أشكالاً مختلفة مثل حق العودة لليهود ورفض حق العودة للفلسطينيين، واعتبار مصادرة الأرض من العرب لتوطين اليهود مصادرة لأجل الصالح العام في دولة ترى أن مهمتها الرئيسية هي استيعاب الهجرة اليهودية، والتمييز الحكومي الممارس ضد المواطنين العرب في نواحي الحياة المختلفة.

لقد تعايش تعريف إسرائيل كدولة يهودية مع وجود أقلية عربية تتعايش مع يهودية الدولة، ومع مواطنة من الدرجة الثانية. وتجد إسرائيل الرسمية والشعبية صعوبة متزايدة في هضم صوغ قوى سياسية عربية منذ منتصف التسعينيات للفكرة القائلة بأن الدولة يجب أن تكون لجميع مواطنيها، وأنه من حق العرب المحافظة على هويتهم كعرب فلسطينيين يتواصلون مع الأمة العربية بهذه الصفة. وقد ارتبط هذا الصراع الأخير بمدى استعداد العرب لصوغ هذا التناقض بشكلٍ واعٍ وتحويله إلى برنامج، وبمدى الإصرار على أن المساواة لا تتوافق مع الصهيونية.

لم تعلن إسرائيل عن نفسها كيهودية في السنوات الاخيرة، بل هكذا أعلنت منذ قيامها، وخطّطت الحركة الصهيونية لذلك ما قبل قيامها. ولم يتناقض هذا الواقع مع وجود عرب فيها طالما كانوا أقلية تُعَرَّف كمجموعة أقليات، وطالما جرى التعامل معهم كمواطني درجة ثانية يقبلون بهذا الواقع. وليس التناقض بين وجود "أقلية عربية في إسرائيل" وبين يهودية الدولة، بل بين المساواة للعرب كمواطنين وبين يهودية الدولة.

وبعد أن ميّزنا لغرض البحث بين يهودية إسرائيل القائمة في النظرية والواقع، وفي الإيديولوجية والممارسة، والصراعات المترتبة عنها طيلة العقود الماضية من جهة، وبين المطلب الحالي الموجّه للسلطة الفلسطينية للاعتراف بها كدولة يهودية من جهة أخرى، نعود إلى معنى هذا المطلب ومعنى تلبيته.

تاريخ قصير

يبدو أن أول من استخدم التعبير على مستوى السياسة الخارجية هو وزير خارجية بوش كولن باول في خطاب له في العام ٢٠٠١. ولا يذكر هو كيف تسرّبت العبارة إلى خطابه ولماذا دخلت الخطاب. ولكن دافيد عبري السفير الاسرائيلي في واشنطن آنذاك يذكر أنه كان له دور في ذلك.[٣]

وكما ذكرنا، يعود المطلب كشرط موجّه خارجيًا (وليس إلى قوى سياسية في الداخل كما كان سابقاً) إلى مرحلة حكومة شارون. كان ذلك عندما بحثت الحكومة تلك في جلسة خاصة خطة "خارطة الطريق" التي طرحها الرئيس الأميركي بعد الحرب العدوانية على العراق. وقد قُدِّمَت "الخارطة" لإسرائيل رسميًا يوم ٣٠ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣. وناقشتها الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٥ أيار/مايو. وفي الواقع لم تقبل الحكومة الإسرائيلية بهذه الخطة الأمريكية، بل قبلت في نص قرارها بشأن الخطة بـ"الخطوات المترتّبة عن الخارطة" مشروطة بأربعة عشر شرطًا.[٤] وجاء في الشرط السادس من هذه الشروط الأربعة عشر: "المطالبة بتنازل فلسطيني عن كل ادعاء بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل" ثم تليت هذه الجملة بالجملة التالية التي تفسّرها أو تشكّل ترجمة عملية للجملة الأولى: "يُطلب من الفلسطينيين أن يعلنوا أن إسرائيل دولة يهودية في إطار التصريحات الافتتاحية المطلوبة من الزعماء في بداية خارطة الطريق". هذا هو حرفيًا نص قرار الحكومة. وكانت تلك المرة الأولى التي يطرح فيها

[٣] Glenn Kessler, "Defining Jewish State: For many, term has different meanings," Washington Post October 2. 201..

[٤] حتى هذا القرار المبتور جاء بأغلبية ١٢ ضد ٧ وزراء عارضوا الخطة تحت أي شرط

هذا المطلب بهذه الطريقة من قبل الحكومة الإسرائيلية. كان ذلك أحد الشروط الإسرائيلية لقبول "خارطة الطريق" التي وضعها الرئيس الأميركي بوش، والتي لم تقبلها إسرائيل في الواقع خلافًا لما يُرَوَّج.

لم يستجب "الطرف الفلسطيني" لهذا المطلب في مؤتمر العقبة، ولكن بوش أورد العبارة في خطابه في نفس المقام يوم ٤ حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٣، مؤكّداً التزام الولايات المتحدة بإسرائيل "كدولة يهودية نابضة بالحياة" على حد تعبيره. وتبناها أوباما عدة مرات في خطاباته كما ذكرنا أعلاه. وكان كلينتون قد تحدّث قبلهما في أفكاره في كامب ديفيد عن دولة فلسطينية تشكل بيتًا قوميًا للفلسطينيين إلى جانب إسرائيل كدولة تشكّل بيتًا قوميًا لليهود. ولكن بعد فشل كامب ديفيد، باشرت اسرائيل المطالبة بالاعتراف بها كدولة يهودية ضمن شروطها لقبول حل الدولتين، وكصيغة مبدئية نهائية للتنازل عن حق العودة قبل المفاوضات.

وكان ياسر عرفات قد أكد في مقابلة أجرتها معه هآرتس،[٥] وهو تحت الحصار، أن الفلسطينيين قد قبلوا بالدولة اليهودية في إعلان عام ١٩٨٨، عندما أعلنوا الدولة الفلسطينية على أساس قرار التقسيم عام ١٩٤٧، مؤكداً في إجابة على سؤال "هل تعترف بإسرائيل كدولة يهوية؟" بالإجابة بعد محاولة التملص وتكرار السؤال عدة مرات "بالتأكيد... بالتأكيد". وأكد في تلك المقابلة إنه لم يكن بعيدًا عن اتفاق جنيف الذي يقبل بالدولة اليهودية وبمبدأ دولتين لشعبين، وأنه أرسل "ممثلاً شخصيًا" ليلقي خطابًا فيه. كان عرفات في أوج حصاره وعزلته، وربما كان يحاول إثارة استحسان قراء صحيفة "هآرتس" من النخبة الإسرائيلية بطريقته المعروفة. ولم يأخذ الاسرائيليون تصريحاته بجدية، رعم أنه وضعها في إطار مبدئي مغرٍ لإسرائيل. وما هذا إلا دليل آخر على أن بوادر حسن النية والتنازلات التي تقدّم عن ضعف لا تترك أثرًا عند الخصم، بل تثير الاستهزاء عادة. فقد أكّد عرفات في المقابلة

[٥] عكيفا الدار ودافيد لاندو، مقابلة مع ياسر عرفات، هآرتس ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

نفسها أن السلام مع مصر لم يجلب لإسرائيل الإنجازات التي جلبتها اتفاقيات أوسلو، وأن اتفاق أوسلو وحده هو الذي فتح العالم كله لإسرائيل من الصين الى الهند، ومن ماليزيا إلى أندونيسيا في إشارة إلى أن الشعب الفلسطيني هو الوحيد القادر على منح الشرعية لإسرائيل في العالم الثالث والعالم الإسلامي.

وربما كان هذا هو الجزء الرئيسي الذي يهم إسرائيل في مثل هذه التصريحات. ومن هنا، فإن للاعتراف بدولة اسرائيل كدولة يهودية هدف إضافي هو التحول من الاعتراف باسرائيل كأمر واقع إلى الاعتراف بالصهيونية، أي الاعتراف أنه في الصراع على أرض فلسطين كانت الصهيونية على حق، وأن العرب والفلسطينيين كانوا على خطأ حين لم يقبلوا على الأقل بأن الصراع هو بين حقّين متساويين على نفس الارض. و"الحق اليهودي" المطروح هذا هو بالطبع أكثر تاريخية، إذا صح التعبير. وهو في الوقت ذاته كحق أكثر قدرة على التحقق بفعل موازين القوى أيضا. فينتهي الفلسطينيون اذا ما اعترفوا بذلك بحق تاريخي يهودي فقط، وبحق آني فلسطيني غير متحقق ومشروط بالموافقة الصهيونية عليه.

لا شك أن القضية هي أيضًا قضية عرب الداخل، أي المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل. ولكن هذا ليس جديدها، حتى لو طرح ليبرمان طردهم في تصريحات متكررة بشأن التبادل السكاني. فليبرمان ليس صاحب قرار سياسي في إسرائيل. ولكنه مزاود خطير يدفع الليكود الى التساوق معه خشية على أصواته، وذلك في ظروف هيمنة أمزجة سياسية يمينة متطرفة تصل حد توقع عشرين مقعدًا لليبرمان في انتخابات اذا جرت في المرحلة الراهنة.

أنتج التناقض بين اليهودية والسكان الأصليين النكبة وقضية اللاجئين. وهو ينتج تمييزًا عنصريًا مستمرًا ضد عرب الداخل. ومنذ أن بدأت يقظة وعي عرب الداخل بطرح الدولة يجب أن تكون لجميع مواطنيها، وبطرح التناقض بين الصهيونية والمواطنة المتساوية إلى جانب التمسك بالهوية العربية الفلسطينية، لم تتوقف إسرائيل عن محاولة تقييد هذا الوعي

بالتخويف وبالاتهامات بالإضافة إلى سن قوانين. ولكن ليس هذا هو سبب طلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية على المستوى الدولي والفلسطيني والعربي بشكل خاص.

ولا يفوتنا أن نذكر أنه في الاستخدام الإسرائيلي الحالي لهذا المطلب من الفلسطينيين، جانب متعلّق بالمماطلة وعرقلة عملية التفاوض ذاتها بإضافة شروط جديدة في كل مرة. وهذه عملية لا تنتهي، لأنه لا وجود لمرجعية واضحة تحكم عملية التفاوض، ولأن التفاوض يجري بعد أن تخلى الفلسطينيون عن الخيارات الأخرى. هكذا يكون قبول الشروط الإسرائيلية عملية تراجع تدريجي، في مقابل خطة مراحل انقلبت وأصبحت اسرائيلية. كل مطلب اسرائيلي هو مجرد مرحلة نحو مطلب آخر.

سوابق

قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالشروط الإسرائيلية المسبقة التي فرضت لكي تقبل إسرائيل التفاوض معها في إطار اتفاقيات أوسلو، أي أنها كانت مستعدة أن تعترف باسرائيل و"تنبذ الارهاب" وتعدّل الميثاق. كل ذلك مقابل أن تعترف إسرائيل بها وليس بالحقوق الفلسطينية. ثم اكتشفت في المفاوضات مطالب إسرائيلية أخرى أهمها أن تتحول إلى شرطي في حراسة أمن إسرائيل قبل زوال الاحتلال.

وفي الماضي، أي بعد احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ طرحت إسرائيل معادلة "الأرض مقابل السلام". يجب أن نذكر أنها معادلة إسرائيلية في الأصل. فقد صرّحت الحكومة الإسرائيلية أنها تحتفظ بالمناطق التي احتلّتها كمناطق تمسك بها كأمانة (شطحيم موحزكيم)، أو ك"مناطق مدارة" (شطحيم منوهليم)، لمقايضتها بالسلام والاعتراف العربيين. وعندما قبلت الدولة العربية الأكبر بهذه المعادلة فإنها حققت بذلك أهداف حرب ٦٧ الإسرائيلية، وهي الاعتراف العربي والسلام مع إسرائيل دون حل قضية فلسطين، أي تثبيت واقع النكبة ومنحه شرعية عربية. وعندما تبنَّت بقية الدول العربية هذه المعادلة الإسرائيلية وحوّلتها إلى مرجع

تفاوضي، تحت مسمّى الأرض مقابل السلام أو ما سمّي بمعادلة مدريد، رفضتها إسرائيل. وواجهها رئيس الحكومة إسحاق شامير بطرح "السلام مقابل السلام". وبعد شامير عادت إسرائيل لمعادلتها هذه، ولكنها لم تعد تقبل بها إلا معدّلة وأضافت لها شروطًا أخرى.

سياسات خاطئة

لقد فهم بعض المسؤولين ووسائل الإعلام المطلب الإسرائيلي بالاعتراف فلسطينيًا، ثم ربما عربيًا، بإسرائيل كدولة يهودية وكأنه يعني طرد العرب في الداخل. ويخطئ هذا النوع من الفهم مرتين، حتى في حالة حسن النوايا. فهو ينقص من الدور العربي ويتهرّب من مسؤولياته من ناحية، ويهوِّل من الناحية الأخرى. لقد أعلنت إسرائيل كدولة يهودية قبل ستة عقود ونصف. هذا واقعها وإيديولوجيتها وممارستها منذ عام ١٩٤٨. وقد عنى ذلك طرد الأغلبية العربية من وطنها من جهة، والتمييز القومي ضد من بقي من جهة أخرى. لقد سادت سياسة التمييز على مستوى المواطنة، وعلى مستوى تفتيت الهوية العربية الفلسطينية. ولكن إسرائيل لم تلجأ الى طرد العرب في الداخل لأنها يهودية. وليست بحاجة إلى ذلك ما دامت تعيش فيها أغلبية يهودية كبيرة. وتكاد تكون خطة الطرد مستحيلة لناحية إمكانية تنفيذها عمليًا بسبب الظرف الدولي، وبسبب وعي العرب أنفسهم ورفضهم التهجير. والتعامل مع هذا الموضوع بهذه السهولة غير المحتملة، والترويج لمخاوف من طرد العرب في الداخل لأسباب داخلية أحيانًا، يجعل التعامل مع فكرة مرفوضة تماماً تعاملاً عاديًا، إلى درجة تحويل الفكرة إلى فكرة ممكنة. يجب أن تطرح فكرة كهذه كفكرة مستحيلة وغير قابلة للتحقيق، هذا عدا عن أن المؤسسة الاسرائيلية لم تعلن عن نفسها يهودية الآن. إذ لا يحمل هذا المطلب بالاعتراف بيهودية الدولة جديدًا لعرب الداخل، بل للدول العربية والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمسار تنامي العنصرية والنزعة المستمرة نحو اليمين على المستوى الداخلي قائم أصلا. ويتصاعد معه

التشدد الرسمي والشعبي الإسرائيلي تجاه وعي وجرأة متناميين لدى المواطنين العرب في الداخل في طرح معارضة الطبيعة اليهودية الصهيونية لإسرائيل.

الجديد هو طرح هذا الموضوع للاعتراف به فلسطينياً وعربيا. ولا يكون الرد باللجوء إلى القديم، أي التخويف من تشريد العرب الذين بقوا. لقد سبق أن تم تهجير العرب لأن الدولة اليهودية أعلنت عن استقلالها، وشنت الحرب لاحتلال فلسطين وتهجير أغلبية سكانها. يكون الرد بالتمسك بحق العودة من جهة، وبرفض الصهيونية ورفض منح الشرعية لقيام إسرائيل من جهة اخرى. وهذ موقف سياسي، وهو عملية سياسية وتربوية وتثقيفية في الوقت ذاته.